

المختصر المفيد
في
شرح المنظومة البيقونية

إعداد الفقيرة إلى ربها:
أم خليفة السلفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى الإيمان، والداعي إلى الرشاد، وعلى آله وأصحابه نجوم الدجى، ومصابيح الهدى، والتابعين لهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فهذا اختصار مفيد لشرح المنظومة البيقونية، كتبه ليكون عمدةً للمدرّسين، والطلبة المراجعين، عنيت فيه بذكر الشروط والحدود، متجنباً ذكر الأمثلة والردود، كلّ ذلك على سبيل الاختصار، بعيداً عن التطويل والتكرار، دونتها تذكرةً لي ولأمثالي، وليس لي فيها سوى النقل من المتقدمين والمتأخرين، والله حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فإن أصبت فمن الله، وإن قصرت فمن نفسي والشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قال الناظم رحمه الله:

هو طه وقيل عمر محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي توفي سنة 1080 هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتح الناظم : بالبسملة وأردفها بالحمدلة، اقتداء بالكتاب المجيد، المفتوح بالتسمية

والتحميد، ومقاصد المؤلفين في افتتاحهم بالتسمية مع الحمد، مبني على عدة أمور

(1) تبركا باسم الله تعالى.

(2) واقتداء بالكتاب العزيز.

(3) واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في مراسلاته إلى الملوك والأمراء يدعوهم

للإسلام

ثم عملا بالحديث المشهور « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » . وفي لفظ « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ » .

(بسم) جازّ ومجرور متعلقة بمحذوف فعلٌ متأخرٌ مناسب للمقام، فإن التقدير يكون: بسم الله أنظم.

قدّرناه فعلاً، لأن الأصل في العمل الأفعال، ولهذا يعمل الفعل بدون شرط، وما سواه من العوامل الإسمية فإنها تحتاج إلى شرط.

قدّرناه متأخراً لوجهين:

1 - التيمُّن بالبداة باسم الله تعالى؛ ليكون اسم الله تعالى هو المقدم، وحق له أن يُقدّم.

2 - لإفادة الحصر؛ وذلك لأن تأخير العامل يفيد الحصر، فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد

الحصر. فإذا قلت: بسم الله اقرأ، تعيّن أنك تقرأ باسم الله لا باسم غيره. والتقدير (بسم الله

أنظم حال كوني مستعيناً بالله ومتبراً من حولي وقوتي وبذكرة متبركاً).

أما اسم فيقولون: إنه مشتق من السمو، وهو العلو. وقيل: من السمة وهي العلامة.
(الله) علم على الإله المعبود بحق سبحانه، ولم يسم به سواه تعالى، وهو عربي، مشتق من
الألوهية ومعناه: ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين. والألوهية التعبد بحب وتعظيم.
(بسم الله) القاعدة: أن المفرد المضاف يفيد العموم، فبذلك يلزم من قولنا: بسم الله، أن يكون
المعنى: بكل اسم من أسماء الله الحسنى.

(الرحمن الرحيم) اسمان من أسمائه الحسنى، دالان على وصفه سبحانه بالرحمة العظيمة
الواسعة التي وسعت كل شيء، فنثبت لله تعالى ذلك من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا
تعطيل، كما هو مذهب السلف الصالح أهل السنة والجماعة.

وهما مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، والرحمن أشد مبالغة من الرحيم، لأن الرحمن
هو ذو الرحمة الشاملة لجميع الخلائق في الدنيا، وللمؤمنين في الآخرة، والرحيم ذو الرحمة
للمؤمنين يوم القيامة. كما قال تعالى: {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} (الأحزاب: 43).

وبعضهم قال: الرحمن يدل على الصفة، والرحيم يدل على الفعل، فمعنى الرحمن يعني ذو
الرحمة الواسعة، والمراد بالرحيم إيصال الرحمة إلى المرحوم، فيكون الرحمن ملاحظاً فيه
الوصف، والرحيم ملاحظاً فيه الفعل.

أبدأ بالحمدِ مُصَلِّياً على * * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا

(الحمد) وصف المحمود بصفات الكمال محبة وتعظيماً وإجلالاً، و(أل) دالة على
الاستغراق والشمول أي أن جميع المحامد لله وحده.

الصلاة على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وهي طلب الثناء عليه من الله سبحانه
وتعالى.

(نبي أرسلنا) - النبي هو الذي أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول هو: من أوحى إليه وأمر بالبلاغ ، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول.

وَذِي مِّنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عَدَّهُ * * وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ

(الحديث): ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة . المراد بالحديث هنا، علم الدراية «علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها» أو «هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد».

(حدّه) الحد هو التعريف. وهو: «الوصف المحيط بموصوفه، المميز له عن غيره». وشرطه: أن يكون جامعاً مانعاً: جامعاً لأوصاف المحدود مانعاً دخول غيره فيه .

أَوَّلُهَا (الصَّحِيحُ) وَهُوَ مَا اتَّصَلَ * * إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ

الحديث الصحيح هو : " ما اتصل إسناده برواية عدل تام الضبط عن مثله من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة قاذحة " .

الإسناد: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

الاتصال: هو صحة تحمل كل راو للحديث من شيخه من أول السند إلى منتهاه.

الشاذُّ: هو الذي يرويه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه، إما في العدد، أو في العدالة.

العلة سبب غامض خفي يقدر في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها. المراد العلة القاذحة.

يُرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ** مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

العدل: كل مسلم بالغ عاقل سليم من أسباب الفسق وحوارم المروءة. العدالة هي سلامة المكلف من الفسق وحوارم المروءة.

فأخرج هذا التعريف الكافر وغير البالغ، وفي المميز نزاع، والمجنون، والفاسق وهو: من يفعل الكبيرة ويصّر على الصغيرة، والفسق نوعان: بشبهة كالخوارج والشيعة، وبشهوة كشرب الخمر والسرقه، وأخرج من يخالف الآداب الشرعية وعرف المجتمع المسلم. بعض ألفاظ التعديل: أوثق الناس، ثقة حافظ، ثقة ثقة، ثقة، أمير المؤمنين في الحديث، عدل ضابط، مستقيم الحديث... إلخ.

(ضابط): هو الذي يحفظ ما روى تحملاً وأداءً. الضبط: الحفظ، وهو قسمان: ضبط الصدر وهو أن يحفظ ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء، وضبط الكتاب وهو صيانتها عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤديه.

الشروط الخمسة للحديث الصحيح: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، والخلو من الشذوذ، والعلة.

مراتب الحديث الصحيح:

- 1- صحيح أخرجه البخاري ومسلم . ويُطلق عليه (متفق عليه) .
- 2- صحيح انفرد به البخاري عن مسلم .
- 3- صحيح انفرد به مسلم عن البخاري .
- 4- صحيح على شرطهما ولم يخرجاه .
- 5- صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه .
- 6- صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه .

7- صحيح عند غيرهما من الأئمة المعتبرين، وليس على شرطهما، وليس على شرط واحد منهما. أي أن رواته ليسوا من رجال البخاري ومسلم .
فائدة ترتيب هذه المراتب تظهر عند التعارض والترجيح بينها.

أنواع الحديث الصحيح: والحديث الصحيح قسمان:

- 1- الصحيح لذاته: هو الذي تتوفر فيه أعلى صفات القبول، وهو ما تقدم تعريفه.
- 2- الصحيح لغيره: هو الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون أحد رواته غير تام الضبط ، فإذا عُضِدَ الحديث بطريق آخر مثله أو طريق صحيح صار صحيحاً لغيره ، فالصحيح لغيره ما صُحِّحَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ .
أو هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، فإن أتى له من يتابعه، ويشهد لحديثه، فإنه يرتقى إلى درجة الصحيح ويسمى الصحيح لغيره.
حكم الحديث الصحيح : وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث .

وَ(الْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَتْ * * رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

الحديث الحسن: هو ما اتصل إسناده برواية عدل خفيف الضبط عن مثله من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.
فالفرق بين الصحيح والحسن هو خفة الضبط فقط، وبعض ألفاظ التعديل: لا بأس به، صدوق... إلخ.

أنواع الحديث الحسن: والحديث الحسن قسمان:

1- الحسن لذاته: وهو ما تقدم تعريفه. ما اتصل إسناده برواية عدل خفيف الضبط عن مثله من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

2- الحسن لغيره: وهو الضعيف إذا تعددت طرقه.

حكم الحديث الحسن: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث.

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ * * فَهُوَ (الضعيفُ) وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرُ

الحديث الضعيف: ما نقص عن درجة الحسن قليلاً. أو هو الذي لم تجتمع فيه صفات القبول.

حكم العمل بالحديث الضعيف: الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً على الراجح، واستثنى بعض العلماء الأحاديث التي تُروى في الترغيب والترهيب، فأجازوا رواية الضعيف منها لكن بأربعة شروط:

1 - أن يكون الحديث في الترغيب والترهيب.

2 - ألا يكون الضعيف شديداً، فإن كان شديداً فلا تجوز روايته، ولو كان في الترغيب والترهيب.

3 - أن يكون الحديث له أصل صحيح ثابت في الكتاب أو السنة، مثاله: لو جاءنا حديث يرغب في بر الوالدين، وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة، وآخر يرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين، وفي صلاة الجماعة، وفي قراءة القرآن أحاديث صحيحة ثابتة في الكتاب والسنة.

4 - ألا يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، لأنه لا يجوز أن يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حديثاً إلا إذا كان قد صح عنه ذلك.

وما أضيف للنبي (المرفوع) ** وما لتابع هو (المقطوع)

الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية. وهو على قسمين: المرفوع لفظاً (صراحة): ما صرح الصحابي أو الراوي بأن الرسول ﷺ قاله أو فعله أو أقره، المرفوع حكماً: الذي لم يصرح الصحابي بأن الرسول ﷺ قاله أو فعله أو أقره ولكن لا يمكن أن يكون من قول الصحابي أو فعله أو إقراره.

حكم الحديث المرفوع: حجة إذا صح وثبت.

الحديث المقطوع: ما أضيف إلى التابعي قولاً أو فعلاً سواء صح إسناده أم لا. والتابعي: من لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي ﷺ دون أن يراه ومات على الإسلام. حكم الحديث المقطوع: ليس بحجة.

و(المُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ ** رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

الحديث المسند: هو المرفوع المتصل إسناده. أو "هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ من غير انقطاع".

حكم الحديث المسند: أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ ** إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ(الْمُتَّصِلُ)

الحديث المتصل: هو ما اتصل سنده إلى متناه سواء انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي أو من دونه.

حكم الحديث المتصل: أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

(مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ آتَى ** مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَاءُي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ** أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا

الحديث المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة و للرواية تارة أخرى.

الحديث المسلسل نوعان: مسلسل بصفة الرواية، ومسلسل بصفة الراوي.

حكم الحديث المسلسل: أنه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

(عَزِيزٌ) مَرَوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ** (مَشْهُورٌ) مَرَوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

الحديث العزيز هو: ما انفرد بروايته عن راويه راويان، في طبقة من الطبقات أو أكثر. لا يقل العدد عن ذلك.

حكم الحديث العزيز: أنه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

الحديث المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في جميع الطبقات. فلا يقل رواته في أي طبقة عن ثلاثة.

حكم الحديث المشهور: أنه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

(مَعْنَعُنٌ) كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرْمٍ ** (وَمُبَهَّمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

الحديث المعنعن: هو الذي يقول فيه راوٍ واحد من رواته أو أكثر: (عن فلان) من غير بيان للتحديث أو السماع.

حكم الحديث المعنعن أن يحمل على الاتصال بشرطين:

الأول: سلامة الراوي من التدليس.

الثاني: ثبوت المعاصرة بينهما مع إمكان اللقيا.

الحديث المبهم: هو الحديث الذي لم يذكر فيه اسم الراوي ولم يعين بل أبهم وأخفي رجلا كان أو امرأة وسواء كان في المتن أو في السند.

حكم الحديث المبهم: الضعف إذا كان الإبهام في السند ولم يعلم تعيينه من طريق أخرى. وأما الإبهام في المتن فلا يضر.

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا) ** وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)

الحديث العالي: هو الحديث الذي قلت رجال إسناده بالنسبة إلى غيره.

والعلو ينقسم إلى قسمين:

- علو العدد وهو: ما كان فيه عدد الرجال أقل.

- علو الصفة وهو: ما كان حال الرجال فيه أقوى وأعلى من جهة الحفظ والعدالة.

الحديث النازل: وهو الحديث الذي كثر رجال إسناده بالنسبة إلى غيره.

حكم الحديث العالي والنازل: أنه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

وَمَا أَضْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ ** قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنُ

الحديث الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام.

الحديث الموقوف نوعان:

1 - ما ثبت له حكم الرفع، فإنه يسمى عندهم المرفوع حكما.

2- وما لم يثبت له حكم الرفع، فإنه يسمى موقوفًا.

المرفوع حكمًا: هو ما كانت صورته صورة الموقوف أو المقطوع، لكنه يُحَكَّم له بالرفع، وله صور منها:

1 - أن يقول الصحابي: كنا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو نرى كذا، لا نرى بأسًا بكذا، مع إضافته إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

2 - قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو أمر فلانٌ بكذا، أو من السنة كذا، أو أحل لنا كذا أو حُرِّم علينا كذا.

3 - قول الصحابي: من السنة كذا.

4 - ما قاله الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا يُقال من قِبَل الرأي، وليس صحابيًا ممن عُرف بالأخذ عن أهل الكتاب.

5 - أن يعمل الصحابي عملاً مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه.

6 - أن يقول راوي الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعه أو يَنْمِيه، أو يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم أو رواية، ونحو ذلك من صيغ الكناية.

7 - تفسير الصحابي المتعلق بسبب نزول آية ونحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا من الوحي.

8 - أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ورسوله، أو بأنه معصية لله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

تنبيه: إذا كان كل ما سبق مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فما الحكمة في عدول التابعي عن قول الصحابي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، صراحة على هذه الألفاظ؟

والجواب: أنهم تركوا الجزم تورُّعاً واحتياطاً للشك في ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو لكون التابعي شك في الصيغة التي سمع بها الحديث، وخشي أن يستبدل لفظ

الأداء بلفظ غير موافق لطريقة التحمل ونحو ذلك، فأتى بمثل هذه الألفاظ الدالة على الرفع، من غير أن يذكر الرفع صراحة.

حكم الحديث الموقوف:

من حيث الثبوت: أنه قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

ومن حيث الاحتجاج حكم الحديث المرفوع حكما:

يحتج ويعمل به إذا كان صحيحًا مقبولًا لأنه أقوال وأفعال وتقريرات وصفات أسندت إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

أما أضيف إلى الصحابي ولم يثبت له حكم الرفع، هل هو حجة أم لا؟ نقول: في هذا خلاف بين أهل العلم. القول الصحيح هو أنه حجة بثلاثة شروط:

1- أن يكون الصحابي من فقهاء الصحابة.

2- ألا يخالف نصًا.

3- ألا يخالف قول صحابي آخر.

(وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ ** وَقُلْ (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَأَوْ فَفَقَطُ

الحديث المرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو وصفًا.

حكم الحديث المرسل: اختلف العلماء في حكم المرسل على عدة أقوال وهي:

1- القول الأول: أن يقبل مطلقًا، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم شهد للتابعين بالخيرية.

2- القول الثاني: أن يرد مطلقًا، للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ.

3- القول الثالث: تقبل مراسيل من علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة، ومراسيل غيره لا تقبل. فمراسيل سعيد بن المسيب تقبل، لأن العلماء تتبعوا مراسيله فصحت متصلة مرفوعةً.

مرسل الصحابي: هو ما أضافه الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً، ثم يتبين أنه لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، أو لم يحضره لصغر سنه. حكم مرسل الصحابي: ذهب جمهور المحدثين إلى أن مراسيل الصحابة موصولة صحيحة يحتج بها، لأن الصحابة كلهم عدول، ولا تقدر فيهم الجهالة بأعيانهم. الحديث الغريب: هو ما انفرد به راو واحد في أي موضع من السند. حكم الحديث الغريب: أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن الغالب على الغرائب أنها تكون ضعيفة.

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ ** * إِسْنَادُهُ (مُنْقَطِعٌ) الْأَوْصَالِ

الحديث المنقطع: هو الذي سقط من أثناء سنده راو أو أكثر بشرط عدم التوالي. حكم الحديث المنقطع: المنقطع ليس بحجة، وهو أشد ضعفاً من المرسل، للجهل بحال المحذوف. لكنه قد يتقوى بغيره ويصير حسناً لغيره.

(وَالْمُعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ** * وَمَا أَتَى (مُدَلَّسًا) نَوَعَانِ

الحديث المعضل: هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي. حكم الحديث المعضل: أنه حديث ضعيف لانقطاع سنده. وهو أسوأ من المنقطع لأنه سقط منه راويان على التوالي.

الأوّل الإسقاطُ للشيخِ وأنَّ ** ينقلُ مَمَّنْ فَوْقَهُ بعنِ وأنَّ
والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفُ ** أوَصَافُهُ بما به لا يَنْعَرِفُ

الحديث المدلس هو: الحديث الذي دلس فيه الراوي بوجه من وجوه التدليس. أو إخفاء
عيب في الإسناد وتحسين لظاهره.

التدليس نوعان:

1- تدليس الإسناد: هو أن يروي عن من لقيه ما لم يسمع دون أن يذكر أنه سمعه
صراحةً، فيأتي بلفظٍ يوهم السماعَ مثل (عن، وأن، وقال).

2- تدليس الشيوخ. أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما
لا يعرف به.

حكم حديث المدلس: أن يقبل من حديثه ما صرح فيه بالسماع، ويتوقف فيما لم يصرح فيه
بالسماع.

وَمَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا ** * ف(الشَّاذُّ) و(المَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلَا

الحديث الشاذ: هو ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه عدداً، أو عدالة، أو ضبطاً.

حكم الحديث الشاذ: أنه من الأحاديث الضعيفة ولا يصلح في الشواهد ولا المتابعات لأن
حقيقته أنه خطأ من الراوي.

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ ** * وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ

الحديث المقلوب: ما بدل فيه راوٍ بآخر، أو أخذ إسناد متنه فركبه على متن آخر، أو بدل
الأصل المشهور في متنه بما لم يشتهر، سواء كان ذلك عمداً أو سهواً.

الحديث المقلوب ينقسم إلى قسمين:

1- مقلوب السند إما جزئياً وإما كلياً: حقيقة المقلوب في السند تغيير من يعرف برواية ما بغيره سهواً أو عمداً، وهو إما جزئي: كإبدال راو براو آخر، وإما كلي كإبدال إسناد متن بأكمله بآخر.

2- مقلوب المتن: وهو أن يجعل كلمة من الحديث أو كلمات في غير موضعها المشهور عمداً أو سهواً.

حكم الحديث المقلوب: أنه من الأحاديث الضعيفة ولا يصلح للاستشهاد. ويجب رده إلى أصله الثابت والعمل بذلك الأصل الثابت.

وَ(الْفَرْدُ) مَا قَيَّدَتْهُ بِنَقَّةٍ * * أَوْ جُمِعَ أَوْ قَصِرَ عَلَى رِوَايَةٍ

الحديث الفرد هو: ما يتفرد بروايته راوٍ واحد وهو مرادف للغريب.

ينقسم التفرد إلى قسمين:

- الفرد المطلق وهو الحديث الذي تفرد به راوٍ واحد عن جميع الرواة، الثقات وغيرهم.

- الفرد النسبي أو المقيد، وهو ما كان فرداً بالنسبة إلى جهة خاصة وهو على أنواع:

1 - ما قُيد بثقة. ما تفرد به راوٍ ثقة: يكون قد شاركه في الرواية عن هذا الشيخ مجموعة، لكن ضعفاء. فهذا تفرد ثقة، تفرد به هذا الثقة عن هذا الشيخ.

2 - ما قُيد بجمع. ما تفرد به جماعة يجمعهم وصف واحد: كأهل بلد أو قبيلة، فيقول أهل

العلم: تفرد به أهل مصر، تفرد به أهل الشام.

3 - ما قُيد برواية. ما تفرد به راوٍ عن شيخ معين.

فائدة: الفرد: أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب: أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي (المقيد).

حكم الحديث الفرد: قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

وَمَا بَعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ** (مُعَلَّلٌ) عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

والعلة: سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته.

مواضع العلة:

العلة تحصل في السند كثيرا، كإرسال سند متصل أو وقف مرفوع.

وقد تحصل في المتن، بزيادة أو حذف في ألفاظ الحديث.

وقد تحصل فيهما معاً.

طريق معرفة العلة:

تدرك العلة بنص إمام، أو بجمع طرق الحديث وبقرائن تظهر للعالم.

حكم الحديث المعلل: الحديث المعلل بعلة قاذحة مردود، لأن من شروط قبول الحديث عدم

وجود العلة القاذحة.

وَدُوْ أِخْتِلَافِ سِنْدٍ أَوْ مَتْنٍ ** (مُضْطَرَبٌ) عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

الحديث المضطرب هو: الحديث الذي يروى من قبل راو أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية

ولا يمكن الجمع ولا الترجيح بينها.

قد يكون الاضطراب في السند وهو أكثر أو في المتن أو بهما معاً .
حكم الحديث المضطرب: وهو حديث ضعيف فالاضطراب موجب للضعف لإشعاره بأنه لم
يضبطه، والضبط شرط في الصحيح والحسن.

وَ(الْمُدْرَجَاتُ) فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ * * مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الحديث المدرج: هو الحديث الذي زيد فيه ما ليس منه في السند أو المتن.

ينقسم المدرج قسمين:

- إدراج في السند: أن يأتي الراوي فيدرج في إسناده متناً غير المتن الذي هو له.

- إدراج في المتن: أن يذكر الراوي بعض الألفاظ التي هي غير موجودة في الحديث ،

فيدرجها سواء في أول المتن أو وسطه أو آخره.

حكم الحديث المدرج: الحديث ضعيف، فإذا تبين الإدراج فإنه لا يكون حجة ، لأنه ليس

من قول النبي ﷺ فلا يحتج به .

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِي * * (مُدَبِّحٌ) فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَانْتَحِهِ

الحديث المدبج: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

فائدة معرفة هذا النوع:

- الأيمن من ظن الزيادة في الإسناد.

٣- الأيمن من ظن إبدال الواو بعن إذا كان معنعنا.

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَاً (مُتَّفِقٌ) * * وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا (الْمُفْتَرِقُ)

الحديث المتفق والمفترق: هو الحديث الذي اتفقت أسماء رواته وأسماء آبائهم فصاعدا لفظا وخطا.

فائدة معرفة هذا النوع:

-الأمن من عد الراويين أو أكثر راويا واحدا.

-تعيين الراوي، للحكم عليه بقبول روايته أو بردها.

مضان الحديث المتفق والمفترق: كتاب "المتفق والمفترق" للخطيب البغدادي.

(مُؤْتَلَفٌ) مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطْ * * وَضِدُّهُ (مُخْتَلَفٌ) فَاخْشَ الْغَلَطُ

الحديث المؤتلف والمختلف: هو الحديث الذي اتفقت أسماء رواته خطأ لا لفظا.

فائدة معرفة هذا النوع:

-الأمن من عد الراويين أو أكثر راويا واحدا.

-تعيين الراوي، للحكم عليه بقبول روايته أو بردها.

مضان الحديث المؤتلف والمختلف: كتاب "المؤتلف والمختلف" للدارقطني.

(وَالْمُنْكَرُ) الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا * * تَعْدِيلُهُ لَا يُحْمِلُ التَّفَرُّدَا

الحديث المنكر عند الناظم: هو الحديث الذي ينفرد بروايته راو ضعيف سواء خالف غيره من

الرواة أم لا.

الحديث المنكر عند أهل الحديث: أنه مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه.

حكم الحديث المنكر: ضعيف.

(مُتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفِرْدٌ * * وَأَجْمَعُوا لَضَعْفِهِ فَهُوَ كَرْدٌ

الحديث المتروك عند الناظم: هو الحديث الذي انفرد بروايته راو مجمع على ضعفه.
الحديث المتروك عند أهل الحديث: هو الحديث الذي انفرد بروايته راو ضعيف جدا مالم يبلغ درجة الموضوع.
حكم الحديث المتروك: ضعيف جدا.

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ * * عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (الْمَوْضُوعُ)

الحديث الموضوع: هو المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء تعمد صاحبه الكذب والوضع أم لا.
مضان الأحاديث الموضوعية :
الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية: للشوكاني.
الموضوعات: لابن الجوزي.
أسباب الوضع في الحديث النبوي:

- الزنادقة الملحدون الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر ووضعوا الأحاديث استخفافاً بالدين وتلبيساً على المسلمين.
- أصحاب الأهواء والعصبية المختلفة فمنهم أصحاب الفرق العقائدية، كالروافض والخوارج ومنكري الصفات وكل من هؤلاء استحل الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، لنصرة مذهبه وترويج اعتقاده.

- أهل الزهد والتدين الجاهل وضعوا الأحاديث ترغيباً في فضائل الأعمال بزعمهم وترهيباً من النار.

- قوم لم يتعمدوا الكذب وإنما وقع الموضوع في حديثهم غلطاً، كمن ابتلى بمن يدس في كتبه ما ليس منها، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أو بصره أو يختلط بآخر عمره. ولا شك أن هذا الصنف الرابع من أخفى الأصناف ومن أشدها ضرراً.

حكم الحديث الموضوع:

الحديث الموضوع مردود، والتحدث به حرام، إلا من تحدّث به من أجل أن يبين أنه موضوع فإنه يجب عليه أن يبين ذلك لناس بصيغة التمريض (قيل ويُروى ويُذكر) ونحو ذلك، ووضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم من كبائر الذنوب لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ * * سَمِيَّتْهَا: مَنْظُومَةُ البَيْقُونِي

شبهه المؤلف - رحمه الله تعالى - هذه المنظومة بالجواهر النفيس المحفوظ في وعاء عن الشمس، وعن الرياح، والغبار فيكون دائماً نظراً مشرقاً. ونسبها إليه، لأنه هو الذي نظمها. وهذا مدح منه لمنظومته ترغيباً للطالب في تعلمها والإقبال عليها وذلك لنفاستها وعزتها بما اشتملت عليه من علم الحديث.

فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ** أَقْسَامُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

فهذا هو عدد آياتها ثم خُتِمَتْ بخير، والمذكور في النظم اثنين وثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث لكن الناظم جعل المدلس نوعين والمقلوب نوعين فهذا يكون العدد أربعة وثلاثين نوعاً والله أعلم.

وإلى هنا ينتهي - بفضل الله تعالى - هذا الاختصار، نسأل الله تعالى أن يتقبل منا صالح الأعمال، وأن يغفر الزلل والخطأ إنه سميع مجيب، وندعو للمؤلف - رحمه الله تعالى - بأن يغفر الله له ذنوبه وأن يجزيه خير الجزاء على ما حفظ لنا سنة رسول الله ﷺ ، وأن يرفع درجاته ، وأن يعلي قدره ، وأن يسكنه الفردوس الأعلى، هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.